بيـــــــــــــان

عقد المجلس الإقليمي لفيدرالية أوربا لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي أيام 3-4 أبريل 2021 ، دورته الأولى لهذه السنة عن بعد، دورة الفقيد محمد ابراهيمي، بعد تدارسه للتدهور الخطير الذي تشهده الساحة الوطنية على كافة المستويات الحقوقية، الاجتماعية و السياسية، وبعد وقوف المجلس الإقليمي عند استغلال النظام المخزني للظرف الوبائي لترسيم عمالته مع كيان الميز العنصري الصهيوني، والأجواء العامة التي يتم فيها التحضير للانتخابات المقبلة، والتي وصفها الكاتب الوطني لحزبنا الرفيق علي بوطوالة بأنها أخطر وأسوأ من عهد الحسن الثاني، قرر المجلس تعميم وإخبار الرأي العام الوطني والدولي بما يلي:

- إن فيدرالية أوربا لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي تعتبر أن عدم استجابة الدولة لمطالب فيدرالية اليسار الديمقراطي بخصوص الانتخابات المقبلة بخلق انفراج سياسي شامل وحقيقي وذلك بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وتوفير الشروط السياسية والقانونية لضمان نزاهتها وشفافيتها، يعد تكريسا لديمقراطية الواجهة وتشجيعا للنظام المخزني على الاستمرار في تراجعاته وبطشه بمصير شعبنا وحقه في العيش الكريم.

إن تغييب مغاربة المهجر وحرمانهم من دوائر خاصة بهم لانتخاب ممثليهم انتخابا حرا ونزيها، لا يعد فقط منافيا للدستور الممنوح والاتفاقيات الدولية ولمبدأ المواطنة الكاملة، بل يعري من جديد النظرة الاختزالية لدولة المغرب في كون أن هذه الفئة من الشعب المغربي هي مجرد مصدر للعملة الصعبة. وعليه، يعتبر المجلس الإقليمي لفيدرالية أوربا لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بأن البرلمان الذي سيتم انتخابه بإقصاء المهاجرين المغاربة المقيمين خارج الوطن لا شرعية له بالتكلم باسم الشعب المغربي باعتبار أن جزء منه تم إقصاءه.

إن هذا الإقصاء، وأمام المد العنصري المتزايد أوربيا وتزايد التطرف اليميني، إضافة لحرمانهم من طرف بعض بلدان الإقامة في التصويت، يعد بمثابة عقاب مزدوج " Double peine" بالنسبة لكافة مغاربة المهجر.

- كما يعتبر المجلس الإقليمي بأن منع التظاهرات السلمية المطالبة بالحقوق المشروعة لمختلف فئات الشعب المغربي، بأساليب فاشية، ضدا على القوانين التي وضعتها الدولة بنفسها، يعكس بشكل جلي إصرار الحاكمين على المضي في الأساليب المخزنية العتيقة، وما الإنزال البوليسي الذي شاهدته مختلف المدن المغربية لمنع الوقفات التضامنية مع الشعب الفلسطيني بمناسبة يوم الأرض يوم 30 مارس، والاعتداء الذي تعرض له الرفيق النقيب عبدالرحمان بنعمرو، والتعسف الهمجي الذي تعرض له الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، إلا برهانا ساطعا على تخوف المخزن من غضب الشعب المغربي ومن خروجه للشارع لإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني واسترجاع سيادته وحريته.

- كما يندد المجلس الإقليمي بصمت الدولة المغربية لما تعرض له إخواننا في الحدود المغربية الجزائرية بفكيك بسبب إقدام قادة الجيش الجزائري على حرمان الفلاحين المغاربة من استغلال أراضيهم وافتعال أزمة حدودية محاولة منهم لإلهاء الشعب الجزائري على مطلبه المشروع بالجمهورية الثانية. وأملنا أن يحقق الشعبين الجزائري والمغربي حريتهما من الاستعمار الجديد، ليتحقق طموح شعوب المنطقة في إرساء الوحدة المغاربية في إطار نظام ديمقراطي متحرر.

- يشجب بشدة حرمان رفاقنا بفرع الداخلة من ممارسة حقهم في التنظيم و تأطير المواطنين، ويضيف صوته إلى باقي التنظيمات الحزبية و يطالب بالإفراج عن الوصل القانوني لفرع الحزب بالداخلة.

وأخيرا توجه فيدرالية أوربا لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي نداءا لكافة مناضلي فيدرالية اليسار ولباقي الغيورين على هذا الوطن من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني للعمل على تجنب الصراعات الهامشية ورص صفوف الجبهة الديمقراطية من أجل الحرية والكرامة وإرساء دولة الحق والقانون.

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
فيدرالية أوربا
2021/04/04